المجلـــس القومـــي للمـــرأة
و
رائـــدات التنميـــة
٢٠١٤

الطبعـــة الأولـــى
٢٠١٤

١٥شارع محمد حافظ
متفرع من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة
ت: ٣٧٦٠٣٥٢٩-٣٧٦٠٣٥٨١ ف:٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com
website:www.ncwegypt.com

عنوان الكتيب:
المجلس القومى للمرأة
و رائدات التنمية ٢٠١٤

الطبعة الأولى : ٢٠١٤

قائمة المحتويات

- رسالة إلى القارئ ٥
- مقدمة ٧
- انتشار فكرة الرائدات ٩
- مشكلات تواجه الرائدات ١٦
- تفعيل دور الرائدات هدف أساسي للمجلس ١٨
- إسهامات للرائدات فى تحقيق بعض أهداف المجلس ٢٣
- رؤية مستقبلية لعمل المجلس مع رائدات التنمية ٤٥
- كلمة ختامية ٥٠

رسالــة للقــارئ

برهنت المرأة المصرية منذ فجر التاريخ، على قدرتها الهائلة فى رسم معالم الحضارة الإنسانية، التي استقى منها الغرب أسس حركته وقواعد نهضته .

وأثبتت المرأة المصرية كذلك قدرتها على الفعل والحركة بدءاً من عهد القدماء المصريين، ومروراً بفترات التحولات السياسية ومراحل الكفاح، من أجل الاستقلال والتحرر فى المجتمع، وانتهاءً بما قامت به إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ والثلاثين من يونيو ٢٠١٣ وبالملحمة الوطنية الهائلة، التي قامت بها فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة والتي شهد بها القاصي والداني على المستوى المحلي والعالمي .

لقد آمن المجلس القومي للمرأة، بتلك القدرة الوطنية الفاعلة للمرأة فى تطوير المجتمع المصري لتعطي العالم درساً فى الوطنية، وفى الإصرار على إحداث التغيير الذي تؤمن به من أجل وطنها وأمتها .

ولا يستطيع أحداً أن ينكر ما قام به المجلس القومي للمرأة، فى سبيل إظهار هذه الصورة الحقيقية للمرأة المصرية فى كل الأحداث، وفى كل القضايا التي تهم المجتمع ، كما أن المجلس القومي للمرأة يقدر تقديراً خاصاً ما تقوم به رائدات التنمية العاملات مع مختلف الوزارات، من جهدٍ فى توصيل رسالته والمعاونة فى تحقيق أهدافه القومية .

فمنذ إنشاء المجلس القومي للمرأة فى بدايات عام ٢٠٠٠، وهو يؤمن إيماناً راسخاً بأن التنميةَ عمليةٌ اجتماعيةٌ ومجتمعيةٌ مستمرة ومتواصلة،

تستهدف نقل المجتمع من حالةٍ إلى حالةٍ أفضل فى ظل ظروفٍ إنسانيةٍ واجتماعيةٍ أكثر ملاءمةً .

ومع هذا الإيمان الراسخ استشعر المجلس، أن هناك حاجةً ماسةً إلى تضافر جهوده مع جهودِ الأجهزةِ الحكوميةِ وجهودِ المنظمات الأهلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى جهود شرائح القيادات الطبيعية فى المجتمعات المحلية، ساعياً من خلال ذلك إلى تدعيم حركته من أجل تحقيق أهدافه القومية .

وعند الحديث عن تلك القيادات الطبيعية، فإن رائدات التنمية تأتي فى مقدمة أولويات عمله نظراً لما تتمتع به هذه الشريحة من القيادات النسائية، بقدرة على التواصل مع كافة الفئات فى المجتمع ، وكذلك قدرتها على استيعاب أهداف المجلس وتوصيل رؤيته إلى تلك الفئات المختلفة ... تنميةً للأسرة وللمجتمع المحلي فى آنٍ واحدٍ ، وهذا ما يستوجب استنفار طاقاتها وإمكانياتها التي تصب فى صالح المجتمع بأسره .

من أجل ذلك يقدم المجلس القومي للمرأة هذا الكتيب، الذي يوضح جوانب من التفاعل البنَّاء بينه وبين هذه الشريحة من القيادات الطبيعية فى المجتمعات المحلية ، كما يقدم رؤيةً مستقبليةً نحو مزيدٍ من التفاعل مع هذه التيارات، تفعيلاً لإطار عمله بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ .

السفيرة/ مرفت تلاوى

رئيس المجلس القومى للمرأة

مقـدمـــــة

منذ بدأ المجلس نشاطه كان عليه أن يتعامل مع القيادات الطبيعية فى كافة المجتمعات المحلية بصفةٍ عامة، وبصفةٍ خاصة القيادات النسائية فى تلك المجتمعات ؛ من أجل نشر أهدافه الوطنية ورسالته القومية ، التي تصب فى مسارات التنمية المختلفة ... الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ودمج المرأة فى هذه المسارات ونقصد بهذه القيادات هنا الرائدات العاملات مع وزارات التضامن الاجتماعي والصحة والسكان والتنمية المحلية والزراعة .

وقد ركز المجلس فى تعامله مع شرائح الرائدات، على أن يكون لهن كيانات دستورية ترتكز على ما تتيحه قوانين الدولة ... لذلك قام بإشهار جمعية لرائدات التنمية فى كل محافظة من محافظات الجمهورية ، ووصل إلى هذا الهدف من خلال مجموعةٍ من الجهود المخططة علمياً لرفع كفاءة الرائدات، وتقييم تلك الجهود وتطوير خططه وفقاً لمخرجات عمليات التقييم، كما سنلحظ ذلك من خلال هذا الكتيب .

انتشار فكرة الرائدات

أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٣٩، حيث أولت اهتماماً بالغاً بقضايا المرأة ، التي تعد إحدى الدعامات الأساسية فى النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، وانعكس هذا الاهتمام فيما نفذته الوزارة من برامج ومشروعات من بينها :

- إنشاء المراكز الاجتماعية فى ريف مصر، والتي كانت تضم أقساماً لرعاية الأمومة والطفولة، لتقدم خدماتها للمرأة المصرية وأطفالها ودعمها اقتصادياً وصحياً وتربوياً ، وأنشأت الوزارة فى هذه المراكز الاجتماعية، مشاغل تدريبية وإنتاجية للسيدات الريفيات على مختلف المهن والأشغال اليدوية والصناعات الغذائية ، للنهوض بالمستوى الاقتصادي للمرأة وأسرتها.
- واهتمت تلك المراكز بإنشاء فصولٍ مسائيةٍ لمحو أمية المرأة ، وكان لها دورها الملموس فى تثقيف العديد من الريفيات فى ذلك الوقت .
- وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ وبدء تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وما استتبعه ذلك من انتشار جمعيات التنمية فى العديد من قرى مصر، خاصةً مع انتشار الوحدات المجمعة بما تحتويه هذه الوحدات من أنشطةٍ ثقافيةٍ واجتماعيةٍ، بهدف محو أمية المرأة إضافةً إلى الأقسام التدريبية الخاصة بالصناعات الريفية المتعددة، كان لابد من تكوين كوادر قيادية نسائية، لحل العديد من المشكلات التي تواجه هذه الجمعيات ، وبصفة أساسية فى إقناع المرأة على التعامل مع الأنشطة الموجهة لها والتي تقدمها جمعيات التنمية الريفية والوحدات المجمعة .

- ثم ظهرت الحاجة إلى تنفيذ توجيهات القيادة السياسية من خلال الكوادر النسائية التي تم تكوينها وتدريبها وأطلق عليها اصطلاح الرائدات فى عدد من الوزارات .
- ومع إنشاء المجلس القومي للمرأة ، حرص على الاستفادة من هؤلاء الرائدات كحلقة اتصال مع المرأة فى المواقع المختلفة، من أجل شرح رسالته، ودمجها فى مسيرة التنمية التي تستهدفها الدولة .
- ومع استمرار تعامل المجلس مع فئات الرائدات، أيقن أن عملهن يتم بصورٍ فردية فى كل وزارة على حدة، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على مأسسة هذه القوى البشرية ... وكان عليه أن يستهدف إنشاء جمعيات لرائدات التنمية تعمل فى ميدان تنمية المجتمعات المحلية بصفة أساسية، إضافةً إلى ميادين أخرى وفقاً لما يتراءى للمشاركات فى تأسيس وإشهار هذه الجمعيات .
- وسوف يشير هذا الكتيب بشكلٍ مختصر، إلى ما قام به من إشهار ٢٧ جمعية أطلق عليها جمعيات رائدات التنمية بواقع واحدةٍ فى كل محافظة ، ثم قام بعد ذلك باتخاذ إجراءات إشهار الاتحاد النوعي لهذه الجمعيات، بهدف التنسيق بين جهودها وجهود المجلس القومي للمرأة فى عمليةٍ متكاملةٍ ومخططٌ لها، تستهدف تبادل المنافع بين هذه الكيانات الدستورية التطوعية وبين المجلس ، ذلك أن كلاً منهما يحقق أهدافاً مشتركة، تصب فى مسيرة التنمية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.
- وقبل أن نتناول ما قدمه المجلس القومي للمرأة فى سبيل تحقيق هذا الهدف، فقد يكون من المفيد أن نشير إلى لمحة تاريخية لبداية فكرة الرائدات وانتشارها فى العديد من الوزارات .

لمحة تاريخية عن انتشار فكرة الرائدات

تبنت وزارة الشئون الاجتماعية وقتئذٍ مهمة إعداد وتربية جيل جديد من القيادات النسائية "الرائدات الاجتماعيات"، نظراً لقناعة الوزارة بحاجتها إلى حلقة وصل بين أجهزتها المنتشرة على مستوى القرى والمدن والمحافظات، وبين الأسرة المصرية بوجهٍ عام والمرأة بوجهٍ خاص، حينئذٍ ارتأت الوزارة الاستعانة بالقيادات الطبيعية فى المجتمع لمردوده الإيجابي فى تحقيق رسالتها فى التنمية الاجتماعية لكافة المجتمعات المحلية ، اقتناعاً بأن هذه القيادات تستطيع التعامل المباشر مع العناصر المكونة للأسرة عموماً، والأسرة فى المجتمعات الريفية بوجهٍ خاص ومع المرأة بالتحديد .

وقد وضعت الوزارة عدداً من المعايير التي ينبغي توافرها فى الرائدة الاجتماعية ؛ من بينها أن تكون شخصيةً قياديةً تتمتع بالعلاقات الإيجابية مع أفراد المجتمع ، وأن تكون محل ثقة ، بالإضافة إلى ضرورة حصولها على شهادة الابتدائية كحدٍ أدنى .

وعندما بدأ التعامل مع تلك القيادات الطبيعية ، استشعرت الوزارة أهمية إنشاء مراكز تدريبية متخصصة للرائدات، بدعمٍ من هيئة الطفولة الدولية عام ١٩٦٥ ، وكان لذلك أثره فى تدريب العديد من القيادات النسائية الشابة على العمل الاجتماعي التطوعي ، وبلغ عددها سبعة مراكز تدريب تقوم بإعداد الرائدة للعمل الاجتماعي ، وإكسابها مهارات التعامل مع الأجهزة التنفيذية ، بعد الإلمام بدور كلٍ من هذه الأجهزة .

فى عام ١٩٧٦ أنشأت الوزارة الإدارة العامة للمرأة ، لتعمل كإطارٍ تنظيميٍ وإداريٍ للأنشطة والبرامج الموجهة للمرأة، اتساقاً مع مخرجات المؤتمر العالمي

للمرأة ، الذي انعقد فى المكسيك عام ١٩٧٥ .

وتستفيد الإدارة العامة للمرأة من الرائدات فى معظم مشروعاتها، التي تنفذ من خلال الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل الأندية النسائية وتنمية المرأة الريفية ومراكز خدمة المرأة العاملة .

ومن هنا يمكننا تلخيص دور الرائدات فى الريف أو الحضر وفق رؤية وزارة التضامن الاجتماعي فيما يلي :

- العمل كحلقةِ اتصالٍ أساسيةٍ لا غنى عنها بين الهيئات والمؤسسات الريفية والحضرية ، وبين الأسر فى تلك المناطق استهدافاً لزيادة فاعلية هذه الخدمات ، لكي تحقق أهدافها بالكامل .
- القيام فى كافة المناطق التي تعمل فى نطاقها ، بعمليات التوعية والتمهيد للبرامج القومية التي تتبناها الدولة كأسس لتطوير المجتمع.
- العمل بشكلٍ مباشرٍ مع النساء ومعاونتهن، فى التعرف على أسباب مشكلاتهن إضافةً إلى قيامهن بدورٍ مساعدٍ فى التغلب على تلك المشكلات.

الرائدات ووزارة الصحة والسكان

عندما شعرت وزارة الصحة والسكان بأن مواجهة المشكلة السكانية ، تحتاج إلى قيادات قادرة على التعامل مع المرأة المصرية ، لتوعيتها بخطورة الزيادة السكانية وضرورة تنظيم الأسرة ، وما يرتبط بهذا المجال من تعريف بمفاهيم الصحة الإنجابية وغيرها من الأمور التي تؤدي إلى تحسين السمات السكانية ... استفادت وزارة الصحة والسكان من تجربة وزارة الشئون الاجتماعية السابقة ، وقامت بالتعاقد مع عدد من الرائدات تحت مسمى الرائدات الصحيات ، وقد استلزم الأمر تغيير المسمى فى بعض الأحيان إلى مثقفات صحيات أو زائرات صحيات مع عدم اختلاف الهدف ، لأنها جميعاً تصب فى تحقيق أهداف الوزارة .

ويمكن تلخيص دور الرائدات العاملات فى مجال وزارة الصحة والسكان فيما يلي :

- تنفيذ الزيارات المنزلية للتوعية وتقديم المشورة ، فيما يتعلق بالجوانب الصحية لأفراد الأسرة، وفى تثقيف المرأة بقضايا الصحة الإنجابية .
- تنظيم الندوات الصحية داخل الوحدات الصحية ،إضافةً إلى الندوات الإعلامية وندوات التثقيف الصحي .
- التوعية ببعض الأمراض المنتشرة فى أوقاتٍ محددة .
- القيام بدورٍ فعالٍ عند مشاركتهن فى القوافل الطبية، وخاصةً فى التجمعات البدوية .
- المشاركة فى عملية الحصر السكاني لأهالي القرى ، ورصد المستهدفات فى سن الحمل والإنجاب والتوعية بكافة الوسائل الصحية .
- الترويج لخدمات الوحدة الصحية والفريق الطبي ،والإعداد والتجهيز للقوافل الطبية والندوات .

الرائدات فى وزارة التنمية المحلية

وامتد الاقتناع بعد ذلك إلى وزارة التنمية المحلية من خلال البرنامج الذي بدأته الوزارة تحت اسم "شروق" حيث استعانت بالرائدات فى التخطيط لبرامج التنمية المجتمعية ، وتحديد المشروعات التي تتطلبها عملية التنمية، والتي تدخل فى نطاق عمل الوزارات المختلفة فى الدولة .

ثم ارتأت الوزارة أن يمتد نشاط الرائدات إلى توجيه الأسرة المصرية وخاصةً المرأة ، إلى الاستفادة بما تتيحه صناديق التنمية المحلية من تمويل، لمشروعات اقتصادية بشروطٍ ميسرة ، الأمر الذي يصب فى مشاركة المرأة فى التنمية الاقتصادية لأسرتها ومجتمعها ، وقد حظيت الرائدات أنفسهن بالاستفادة من هذه المشروعات فى أحيانٍ كثيرة ، الأمر الذي ساعد فى استقلالهن وقصر نشاطهن على إدارة تلك المشروعات .

الرائدات فى وزارة الزراعة

ولم تكن وزارة الزراعة غائبةً عن المشهد ، بل قامت بالاستفادة من نفس فكرة الرائدات ، بالاستعانة بها فى المرشدات الزراعيات للتوجيه فى مجال موضوعات الإرشاد الزراعي والغذائي ، والحد من استهلاك المنتجات الزراعية، وتطوير عمليات التصنيع الزراعي والصناعات المنزلية التي تحتاجها الأسرة المصرية .

نظرة إحصائية على أعداد الرائدات

- وجد المجلس القومي للمرأة أن هناك صعوبةً فى الحصول على أرقام ثابتة لأعداد الرائدات فى كلٍ من الوزارات الأربع التي سبقت الإشارة إليها .
- وكان السبب الرئيسي وراء ذلك التغير الدائم فى تلك الأعداد صعوداً وهبوطاً خاصةً أن عمل الرائدة فى الأصل عمل تطوعي .
- غير أن المتاح لدى المجلس والذي يحتاج إلى إعادة تدقيق ما يلي:

- الرائدات فى وزارة التضامن الاجتماعي حوالي ٢٠٠٠ رائدة تقريباً.
- الرائدات فى وزارة الصحة والسكان حوالي ١٤٠٠٠ رائدة تقريباً .
- الرائدات فى وزارة التنمية المحلية حوالي ٢٨٩٠٠ رائدة تقريباً .
- الرائدات فى وزارة الزراعة حوالي ١١٥ رائدة تقريباً حسبما ورد من عددٍ من فروع المجلس بالمحافظات .

مشكلات تواجه الرائدات

تختلف المشكلات التي تواجه الاستعانة بالرائدات من وزارةٍ إلى أخرى :

- رائدات وزارة التضامن الاجتماعي لا تتمتع بشكل تعاقدي مع الوزارة، كما أن المكافأة التي تُصرف لهن ليست متساوية أو حتى قريبة ، مما يصرف للرائدة بوزارة الصحة والسكان أو وزارة التنمية المحلية أو وزارة الزراعة .
- أما فى وزارة الصحة والسكان فإن عزوف الرائدات عن القيام بدورهن فى الزيارات المنزلية، مرده إلى عدم وجود الأمن الكافى للقيام بهذه المهمة فى الأونة الأخيرة ، كما أن تثبيت الرائدات بهذه الوزارة قد ابتعد بهن عن مفهوم التطوع ، الذي يعد أساس التعامل مع شريحة الرائدات .
- فى وزارة التنمية المحلية لم يعد هناك العدد الكبير من الرائدات اللائي سبق عملهن مع برنامج شروق، أو مع صناديق التنمية المحلية بالمحافظات ، وتتجه الوزارة إلى الاستعانة بالمعينات من الخريجات العاملات بمراكز المعلومات، لسد العجز فى الرائدات الأساسيات ... وهذا التوجه يحتاج إلى تقييم أدائهن بعد فترةٍ زمنيةٍ معينة ... فقد يكون من الأنسب العودة إلى نظام التطوع .
- وبصفةٍ عامة فإن المشكلة العامة لكل الرائدات تقريباً ، تتلخص فى عدم توحيد المعاملة المادية أو الأدبية، بين الرائدات العاملات فى الوزارات المختلفة .
- وتواجه جميع الرائدات دون استثناء مشكلات التدريب ، الأمر الذي يتطلب الاستفادة من مراكز التدريب المخصصة للرائدات فى كل من

وزارات التضامن الاجتماعي والصحة والسكان والتنمية المحلية ، فى إطار خطة تتضمن برامج تدريبية أساسية قبل الالتحاق بالعمل، وبرامج تنشيطية بعد الالتحاق بالعمل، وبرامج تخصصية وفق حاجة كل وزارة على حده .

- وعلى العموم فإن مواجهة كل تلك المشكلات وغيرها ، يكمن فى تشكيل لجنة تضم ممثلين عن المجلس القومي للمرأة ووزارات التضامن الاجتماعي والصحة والسكان والتنمية المحلية والزراعة ، لمراجعة اللوائح المعمول بها فى كل وزارة، والخروج برؤية موحدة للتعامل مع شريحة الرائدات فى كافة الوزارات بشكلٍ موحد مع ضرورة دراسة أفضل أساليب التعامل مع هذه الشريحة ، فقد يكون التطوع هو الأسلوب الأفضل، لنبعد بها عن كثير من سلبيات العمل الإداري ، التي تظهر نتيجةً لعملية التثبيت .
- وقد تتولى اللجنة المشار إليها دراسة أساليب ووسائل وآليات التحفيز للرائدات ، وفقاً لتقارير أداء موضوعية يتم الاتفاق حولها .

وقد ركز المجلس القومي للمراة على التنمية البشرية للرائدات بهدف رفع كفاءتهن فى عملهن من ناحية ومن ناحية أخرى توعيتهن بقضايا المرأة وبأساليب التعامل معها ٠٠ وسوف نشير إلى ذلك عند الحديث عن البرامج التدريبية وبرامج التوعية التي نفذها المجلس، فى سبيل تحقيق هذه التنمية البشرية .

تفعيل دور الرائدات هدف أساسي للمجلس

كانت قناعة المجلس القومي للمرأة بالبدء فى تحديد الاحتياجات الأساسية لرائدات التنمية، حتى تصبحن كوادر أساسية يمكن الاعتماد عليهن فى تحقيق أهداف المجلس، وسعيه إلى تنمية المرأة فى كافة المجتمعات المحلية ... ونشير إلى بعض تلك الجهود التي قام بها المجلس من أجل ذلك:

أولاً - برامج التوعية والتدريب الموجهة للرائدات:

منذ البدايات الأولى لعمل المجلس القومي للمرأة كآلية مختصة بدراسة قضايا المرأة ومشكلاتها فى المجتمعات المختلفة ، ووضع السياسات التي تواجه هذه القضايا، ومتابعة تنفيذ تلك السياسات على مستوى الوزارات المختلفة، ولأن عدداً من القضايا له حساسيةٍ خاصة ، تتطلب التعامل المباشر

مع المرأة فى القرى والمدن والمناطق الصحراوية والعشوائيات ، كان لابد له من الاستعانة بشرائح الرائدات فى كافة الوزارات .

فاستهدف المجلس منذ البداية تنفيذ العديد من دورات التوعية والتدريب للقيادات الطبيعية فى المجتمعات المختلفة، وتأتي الرائدات فى مقدمة هذه القيادات، حيث ركز المجلس على إكسابهن المهارات اللازمة لأداء دورهن التنموي الاجتماعي ،والتعامل مع مشكلات المرأة بصفةٍ عامة ومشكلات المرأة الأولى بالرعاية بصفةٍ خاصة ، بالإضافة إلى أن تلك الدورات التدريبية قد شملت فى محتواها، إيضاح دور وأهداف ورسالة المجلس والتعريف بحقوق المرأة وواجباتها ، وبالاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقد بلغ عدد الدورات التدريبية التي خُصصت للرائدات ١٥٩ دورةً .

ولما كانت كل دورة تدريبية تضم فى المتوسط ٣٠ رائدة ، فإن ذلك يعني أن المجلس القومي للمرأة قام بإكساب المهارات المختلفة لما يزيد على ٤٧٧٠ رائدةً فى عددٍ من البرامج المتخصصة، التي استهدفت بصفة أساسية :

- إكساب الرائدات المعارف المختلفة عن المجلس ... تشكيله ولجانه ومهامه وهيكله التنظيمي، ورسالته فى المجتمع من ناحية المرأة والأسرة معاً .
- التعريف بقضايا المرأة المصرية وأساليب مواجهتها عن طريق الإقناع.
- - شرح المهام الأساسية التي تتعلق بعمل الرائدات ، فى أسلوب التعامل مع شرائح المرأة المختلفة، وفقاً للمستويات التعليمية والمكتسبات المهنية والحالة الاجتماعية والاقتصادية ، لكل شريحةٍ من النساء .
- إكساب الرائدات مهارات التشبيك مع مختلف الأجهزة التنفيذية ، التي تقدم خدماتها للمواطن المصري، بهدف معاونتهن فى توعية المرأة بدور هذه الأجهزة ، ومساعدتها فى الاستفادة من تلك الخدمات.

- تعريف الرائدات بالمصادر المختلفة لتحديد احتياجات المرأة ، وكيفية الاستفادة من قيادات المجتمع، لترتيب أولويات هذه الاحتياجات ، مع التركيز على أن ذلك يعتبر بمثابة مشاركةً من الرائدة فى التخطيط للمشروعات والأنشطة المختلفة فى المجتمع المحلي .
- التركيز بصفةٍ دائمة على أن نجاح التنمية، يجب أن يعتمد على مشاركة فاعلةً للمراة المصرية جنباً إلى جنب مع الرجل ٠٠ كما أن نجاح التنمية يقوم أساساً على استفادة كلٍ من المراة والرجل من مخرجات عملية التنمية فى المجتمع .
- توعية الرائدات بأهمية مشاركة المرأة فى العمل العام، سواءً كان عملاً تطوعياً أو سياسياً ، استناداً إلى أن هذه المشاركة حقٌ أصيل لكل مواطن رجلاً كان أو إمرأة .

وتجدر الإشارة إلى أن الجهود التدريبية التي وجهت بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ قد ركزت على المصطلحات السياسية ومفهوم ومؤشرات المشاركة السياسية، ونُظم وقوانين الانتخابات وتأثيرها على مشاركة المرأة ، إضافةً إلى إدارة الحملات الانتخابية ومهارات القيادة ومهارات الاتصال ٠٠٠ كل ذلك مضافاً إلى ورش العمل التي تم عقدها للرائدات، فى تلك الفترة الهامة من تاريخ الوطن .

النتائج الإيجابية لجهود المجلس :

وقد حرص المجلس القومي للمرأة فى نهاية كل دورة تدريبية ، على تقييم المكتسبات المختلفة بالنسبة لكل رائدة على حدة ، ومن النتائج الإيجابية العامة ما يلي :

- زيادة معارف ومهارات الرائدات، بأساليب إعداد دراسات الجدوى للمشروعات متناهية الصغر التي تقدم إلى النساء الأكثر احتياجاً ، وفى مقدمتهن النساء المعيلات للأسر .
- تبادل الخبرات المختلفة والاستفادة منها ، الأمر الذي عمل على تجسيد روح التعاون بين شرائح الرائدات فى الوزارات المختلفة .
- ومن خلال المهارات العلمية والعملية والتعرف على حقوق المرأة وواجباتها، فقد تحقق للرائدات زيادة ثقتهن بأنفسهن وإيمانهن بقدراتهن ، فى الوقوف بجانب احتياجات المرأة وأساليب مواجهاتها.

- تعريف الرائدات بأهم الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق المرأة ، مع التأكيد على أن هذه الاتفاقيات تعتبر جزءاً من القوانين القومية ذات الأولوية ، التي تحرص الدولة على الوفاء بمتطلبات تنفيذها .
- وقد رصد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، من خلال دراسة تقيميية لأثر البرامج التدريبية التي نفذها المجلس ، أن تلك البرامج قد أفادت بشكلٍ ملحوظ الرائدات فى مجالات عملهن بمختلف الوزارات .

ويحرص المجلس دوماً منذ التعامل مع الرائدات ، على دعوتهن لحضور مؤتمراته ومنتدياته الفكرية، لما له من أهمية قصوى فى إضافة معلومات ومعارف جديدة للرائدات ، حول قضايا المرأة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي .

إسهامات للرائدات فى تحقيق بعض أهداف المجلس

من المهم هنا أن نشير إلى عددٍ من الأنشطة التي ساهمت فيها الرائدات، وكان لها مردودًا إيجابيًا على تحقيق الأهداف القومية للمجلس ومنها :

أولاً - استخراج الرقم القومي : لمن لا يحملنه من النساء ، وقد بلغ عدد من تم استخراج الرقم القومي لهن أكثر من مليوني امرأة ، وقد تم ذلك بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية للمحافظات ، وبإشرافٍ كاملٍ من فروع المجلس .

ثانياً - مجال المشاركة السياسية للمرأة : نتيجة للوعي المكتسب من الرائدات بأهمية مشاركة المرأة فى العمل السياسي فى المجتمع ، فقد قامت الرائدات بمعاونة المرأة على استخراج البطاقة الانتخابية، والتي كان لها تأثيرها على معدلات مشاركة المرأة فى الانتخابات والاستفتاءات المختلفة .

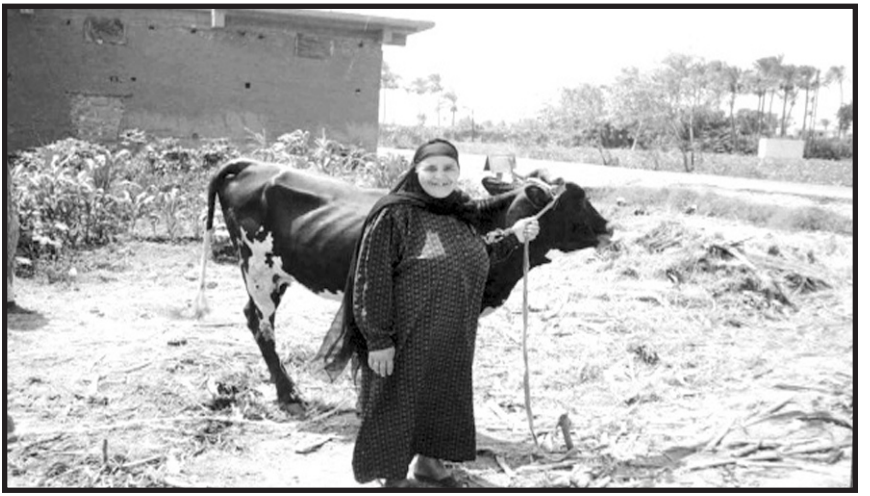

ثالثاً - دعم المرأة المعيلة : كان لجهود الرائدات فى تنفيذ مشروع المجلس الذي يحمل عنوان دعم المرأة المعيلة تأثيره الإيجابي على نجاح هذا المشروع، فى مختلف القرى الأكثر احتياجاً إضافةً إلى المناطق العشوائية فى المحافظات الحضرية ... ولايزال هذا الدور مستمراً حتى الآن .

ولقد كان مشروع دعم الرائدات يستهدف أساساً إلى تنفيذ ٢٠٠٠ مشروع تديرها النساء المعيلات لأسر، وفق معايير اختيار للمحافظات والقرى التي لها أولوية فى تنفيذ المشروع ، إضافةً إلى معايير اختيار الجمعيات التي تقوم بتنفيذ المشروع .

ونتيجةً للتخطيط الجيد الذي قام به المجلس، فقد وصل عدد النساء المستفيدات من هذا المشروع إلى ما يزيد على ٨٥٠٠ امرأة معيلة ، ولايزال المشروع يحقق أهدافه حتى الآن .

رابعاً - ونتيجة للتدريب الذي استهدف التوعية بأساليب الوقاية من الأمراض ، فقد قامت الرائدات بجهدٍ مشكور فى مجال الوقاية من الأمراض المختلفة مثل سرطان الثدي وأنفلونزا الطيور والخنازير ، بالإضافة إلى زيادة معارف المرأة بالقواعد الصحية ، التي ينبغي أن تراعيها داخل أسرتها.

خامساً - نشر التوعية بترشيد الإنفاق لما لهذا الموضوع من أثرٍ إيجابي على اقتصاديات الأسرة بشكلٍ أساسي .

سادساً - كان لتعريف الرائدات بمفاهيم النوع الاجتماعي ، ودوره فى تصحيح العديد من المفاهيم الخاطئة المنتشرة فى معظم المجتمعات المحلية ، حول نظرة المجتمع إلى المرأة وحول نظرة المرأة إلى ذاتها، ويصب ذلك فى معدلات مشاركة المرأة فى جهود التنمية الشاملة فى المجتمع ، وفى تعرفها على حقوقها من عوائد التنمية .

ثانياً : الإعلام عن الرائدات مكونٌ أساسي للمجلس

استشعر المجلس القومي للمرأة الحاجة الماسة إلى تسليط الضوء على جهود الرائدات العاملات مع مختلف الوزارات ، نظراً لقصور أجهزة الإعلام فى الإلمام بهذا الدور الحيوي ، والذي يجب أن تسلط عليه الأضواء.

لذلك اهتم المجلس بالإعلام عن أدوار مختلفة لرائدات التنمية فى مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية ... وعلى سبيل المثال فقد كان هناك أخبار رئيسية عن تلك الأدوار منها :

٤٥ ألف أمرأة لمحو أمية القرى

أكدت الدراسة التي أعدها المجلس القومي للمرأة والتي تم عرضها فى **مؤتمر «الرائدات ... الواقع والمستقبل»** الذي نظمه المجلس بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، عن وجود أكثر من ٤٥٠٠٠ سيدة يعملن كرائدات فى أربعة وزارات مختلفة ، ويتوزعن بين ٢٠٠٠ رائدة يعملن تبعاً لوزارة التضامن الاجتماعي ، و١٤٠٠٠ رائدة يعملن تبعاً لوزارة الصحة و٢٨٩٠٠ يعملن بوزارة التنمية المحلية و١١٥ رائدة يعملن تبعاً لوزارة الزراعة . هذا وقد أوضحت الدراسة أن من أهم الإنجازات التي قامت بها الرائدات الريفيات خلال الخمسين عاماً الماضية هي العمل على نشر الثقافة العامة بين السيدات وتوعية المرأة بالبرامج القومية التي تتبناها الدولة لتطوير المجتمع ، والمساهمة فى محو أمية المرأة ، والتأثير على العادات والتقاليد السلبية الضارة ، وتوجيه المرأة والأسرة للاستفادة من قانون الضمان الاجتماعي ، وتوجيه المرأة نحو برامج التنمية الاقتصادية ، وزيادة مشاركة المرأة فى الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع .

المسائية ٢٠١٢/١٢/٢٨

تكليف الخريجات بالعمل رائدات ريفيات

طالبت السفيرة مرفت تلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة بضرورة دراسة تكليف جميع الخريجات أو معظمهن بالعمل فى مجالات الرائدات الريفيات والحضريات خلال فترة الخدمة العامة ، جاء ذلك فى كلمة ألقتها تلاوي نيابة عن رئيس مجلس الوزراء فى افتتاح مؤتمر «الرائدات ... الواقع والمستقبل» بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة .

الأهرام ٢٠١٢/١٢/٢٧

وفى المجال الإعلامي أيضاً فإن المجلس القومي للمرأة قام بالإعلام عن دور الرائدات فى مجالات التنمية المختلفة، من خلال العديد من البرامج التليفزيونية فى القنوات القومية والخاصة على حد سواء الأمر الذي أدى إلى تسليط الضوء على هذه الفئة الهامة من فئات العمل التنموي .

ومن خلال مشاركة الرائدات فى مؤتمر «هي والرئيس» وما خرج عن هذا المؤتمر من رسالة موجهة إلى رئيس مصر ، ومؤتمر «الرائدات ... الواقع والمستقبل» وما خرج به المؤتمر من توصيات ... قام المجلس القومي للمرأة بنشر هذه الرسالة وتلك التوصيات فى مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية .

ثالثاً : مشروع دعم الرائدات

مع تزايد قناعة الوزارات المختلفة بالدور الذي تقوم به الرائدات فى مجال تنمية المجتمعات المحلية ، ومع الرصد الدائم الذي قام به المجلس القومي للمرأة من خلال جهود التوعية والتدريب الموجهة للرائدات الريفيات والحضريات والصحيات ، فقد ارتأى المجلس أن هناك مشكلات أساسية تواجه عمل هذه الشريحة من القيادات الطبيعية بكافة المجتمعات المحلية ، تلك القيادات التي تعمل فى مجالات الصحة والسكان والتضامن الاجتماعي والتنمية المحلية والزراعة .

وكانت المشكلة الرئيسية التي استشعرها المجلس ، تتلخص فى أن تلك القيادات تعمل بصور فردية تحتاج إلى تجميع جهودها والتركيز على ميادين عمل محددة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد تطلبت مواجهة هذه المشكلات تركيز الضوء على هذه الشريحة لأهمية الاستعانة بها فى تنفيذ أنشطة المجلس ، وإيصال مقترحات حلول هذه المشكلات إلى الوزارات والأجهزة المعنية ... بل وإلى رئاسة مجلس الوزراء حتى يتسنى حل تلك المشكلات تفعيلاً ودعماً لدور الرائدات .

ويستهدف هذا المشروع ما يلي :

١- تجميع قاعدة بيانات حول تواجد الرائدات الريفيات، وتبعيتهن لأجهزة ومؤسسات الدولة .

٢- تنظيم لقاءات إقليمية بالمحافظات المختلفة ، وذلك للتعرف على احتياجاتهن وآمالهن إضافةً إلى التعرف على كيفية توظيفهن من قِبل المجلس فى التوعية والتنوير للمرأة الريفية .

استطلاع رأي الرائدات الريفيات فى فكرة تكوين نقابة أو اتحاد أو ائتلاف أو جمعية ، وبالتالي إمكانية فتح مجالات عمل لهن ، ليكون تكوين هذا الهيكل تقوية لدورهن فى المجتمعات الريفية وتوظيفهن فى الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد تضمنت الخطة التنفيذية لمشروع دعم الرائدات ما يلي :

تشكيل اللجنة العامة للرائدات وتحديد اختصاصاتها :

كانت الخطوة الأولى الضرورية للبدء فى تنفيذ هذا المشروع الحيوي قيام المجلس بإصدار قراره بتشكيل اللجنة العامة للرائدات من ممثلي الوزارات والأجهزة ذات الصلة بعمل الرائدات، بعد إجراء الاتصالات وتبادل المكاتبات بين المجلس ووزارات الصحة والسكان والتضامن الاجتماعي والتنمية المحلية والزراعة ، وتحددت اختصاصات هذه اللجنة فيما يلي :

١- وضع السياسة التنفيذية للمشروع الموافق عليه .

٢- حل المشكلات التي تعترض عملية التنفيذ فى كل محافظة حسب ظروفها .

٣- مراجعة التقارير الدورية التي تقدم عن تنفيذ المشروع ، وتقييم أداء الأجهزة المعاونة .

٤- العمل على حل المشكلات التي تتعرض لها الرائدات ، بما يؤدي إلى تفعيل دورهن وتحقيق مزيد من أهداف الوزارات ذات الصلة.

ولقد استقر رأي اللجنة العامة للرائدات على النقاط التالية :

١- أن هناك قناعةً كاملةً من كافة الوزارات، بأهمية دور الرائدات كشريحةٍ هامةٍ من العناصر التطوعية ، التي تساهم بفاعلية فى عملية تنمية المجتمعات المحلية .

٢- حرص المجلس القومي للمرأة على الاستعانة بجهود هذه الشريحة، فى العديد من الأنشطة المرتبطة بالأهداف القومية للمجلس فى مجالات التوعية العامة للمرأة بحقوقها وواجباتها والتنمية الاقتصادية للمرأة الأولَّى بالرعاية ، والتنمية السياسية بالإضافة إلى التوعية بطرق الوقاية من الأمراض ، التي انتشرت فى فترات معينة .

وعلى الرغم من تنفيذ اجتماعٍ واحدٍ للجنة العامة للرائدات ، إلا أن التواصل التام بين المجلس القومي للمرأة وأعضاء هذه اللجنة ، قد حقق ما خطط لها من أهداف بحيث نستطيع القول، بأنها كانت وراء التنفيذ الدقيق لمشروع دعم الرائدات ... إضافةً إلى ما ينتظر هذه اللجنة من مسئوليات ، من خلال مشروع "تفعيل الهيكل التطوعي لجمعيات رائدات التنمية" .

ثم تم تحديد الأهداف الرئيسية لمشروع دعم الرائدات فيما يلي :

١- تجميع الرائدات العاملات فى الوزارات الثلاث على مستوى كل محافظة فى جمعية تطوعية ، ويمكن إسناد العديد من مشروعات المجلس والوزارات والهيئات المختلفة لتقوم بتنفيذها هذه الجمعيات أو على أقل تقدير تشارك فى عملية التنفيذ والبحوث التي تحدد احتياجات المجتمع المحلي ، والتي تفيد فى رسم السياسات التنموية لتلك المجتمعات.

٢- وبعد أن تنشأ هذه الجمعيات يمكن تجميعها تحت مظلة واحدة هي الاتحاد النوعي لجمعيات الرائدات ، ويتولى هذا الاتحاد النوعي دراسة إمكانية إنشاء نقابة للرائدات ، تعمل على الدفاع عن حقوقهن كمشاركات فى عمليات التنمية المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والصحية .

٣- وسوف تواجه الرائدات فى مرحلة تكوين الجمعيات ، عدم وجود مقر وهو الأمر الذي نود الوقوف على رؤية كل وزارة بالنسبة لحل هذه المشكلة .

٤- وقد عرضت السيدة السفيرة / مرفت تلاوي رئيس المجلس أن يبدأ المشروع بعقد مؤتمر عام تشارك فيه الرائدات من كافة الوزارات ، حتى يتسنى دراسة أهم المشكلات التي تتعرض لها هذه الشريحة وتحديد احتياجاتها ، ودراسة ما يمكن تقديمه لمواجهة هذه الاحتياجات وحل تلك المشكلات .

رابعاً : مؤتمرات شاركت فيها الرائدات

١ . مؤتمر «هي ... والرئيس» :

كان المؤتمر الذي عقده المجلس تحت شعار «هي ... والرئيس» فى التاسع عشر من مايو ٢٠١٢ قبل الانتخابات الرئاسية ، فرصةً لعدد كبير من الرائدات المشاركات فيه للتعبير عن مشكلاتهن واحتياجاتهن وظروفهن الصعبة التي يمارسن فيها عملهن التطوعي .

وفى هذا المؤتمر وجهت المشاركات والمشاركون رسالةً إلى الرئيس تتضمن ما يلي :

- فى التعديلات الدستورية :

- عدالة تمثيل المرأة فى تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور ،

باختيار النساء ذوي الكفاءة والخبرة ، بما يضمن تمثيلاً عادلاً للنساء لا يقل عن الثلث فى صياغة الدستور ، باعتباره وثيقةً توافقيةً تضمن حقوق جميع المصريين ، بغض النظر عن الأغلبية والأقلية البرلمانية.

- إرساء حقوق المواطنة وسيادة القانون واستقلال القضاء ، والحفاظ على المحكمة الدستورية العليا باعتبارها أحد أهم المؤسسات المرجعية فى الدولة والعدالة الناجزة ، والمقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة ، التي تمثل قواعد مستقرة فى ضمير المجتمع وفى الدساتير المصرية المتعاقبة ، والنص عليها فى الدستور الجديد باعتبارها من أهم ضمانات الاستقرار .
- النص فى الدستور الجديد على المساواة أمام القانون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، نساءً ورجالاً ، دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة، وضمان تطبيقها على أرض الواقع من خلال إصدار قانون تكافؤ الفرص ومنع التمييز وذلك للنص على الآليات ، التي تراقب تطبيق القانون وترصد الانتهاكات وتتصدى لها .
- النص فى الدستور الجديد على الحق فى الحياة والأمن والسلامة الجسدية والكرامة الإنسانية، وعلى التزام الدولة بواجب حمايتها، وعدم جواز تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة المهينة أو الماسة بالكرامة فى الحياة العامة أو الخاصة .
- النص فى الدستور الجديد على الحق فى إصدار قانون ينظم

الانتخابات البرلمانية والمحلية ، سواء على أساس نظام القوائم النسبية أو الفردي أو المختلط ، وذلك بما يضمن حداً أدنى للتمثيل العادل للنساء والمواطنين المسيحيين والشباب دون الأربعين .

- اتخاذ كافة التدابير التي تضمن الحقوق المدنية والسياسية العادلة للنساء على جميع المستويات ، وإتاحة الفرصة العادلة لتعيين المرأة فى كل مواقع اتخاذ القرار ، كنائبة لرئيس الجمهورية ورئيسة للوزراء ووزيرة ومحافظة ورئيسة مدينة وعمدة ورئيسة جامعة ومديرة وغير ذلك من المناصب القيادية فى مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية .
- مطالبة مؤسسات الدولة بالتصدي الثقافى والإعلامي والديني لكل دعاوي الردة إلى الوراء ، التي ترمي إلى تهميش المرأة وحرمانها من مكتسباتها التي حققتها طوال قرن ونصف من النضال الوطني للمصريين نساءً ورجالاً . إن اغتيال مكتسبات الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية لن ينال المرأة وحدها بل سيشمل المجتمع ككل ، لذلك فإن مسئولية التصدي لهذه الردة واجبٌ على كل قوى التقدم فى المجتمع المصري .

- فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية :

- يؤكد المشاركون والمشاركات على أهمية توفير الاحتياجات الأساسية لمختلف فئات الشعب وشرائحه ... وينبغي أن تكون أولويات سياسة التنمية هي القضاء على الفقر والأمية ، بما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة المواطن ... وإذ نلاحظ أن المرأة هي أفقر الفقراء وأن النساء

هن الأعلى فى نسب الأمية ، ومن هنا يجب أن تستهدف السياسة الاقتصادية والاجتماعية ضمان التوزيع العادل للدخل ، واحترام مبدأ تكافؤ الفرص فى كافة مناحي الحياة .

- ومن المسلَّم به أن رئيس مصر القادم سوف يحرص على ضرورة احترام وتقوية وإعمال القانون وتنفيذ أحكامه القضائية ، خاصةً فيما يتعلق بحقوق الأسرة والطفل والمرأة وبما يوفر الأمن المجتمعي ويمنع العنف، وأن يتخذ هو وحكومته من الإجراءات ما يؤدي إلى تغيير الثقافة الجماهيرية وبحيث يبتعد بهذه الثقافة عن أن تتأثر بثقافات تمييزية ، تعمل على إشاعة معلومات خاطئة تؤثر بها على البسطاء من المواطنين ... ولابد فى هذا الصدد من أن تعمل الدولة على تغيير الموروثات الخاطئة التي تسيء إلى صورة المرأة، والتدني بها ، بما يؤدي إلى خلق رأي عام مساند لأن تكون المرأة شريكاً فاعلاً على قدم المساواة مع الرجل ، فى تعاون بنَّاء من أجل تقدم المجتمع وتنميته .
- وفى النهاية فإننا نطالب فوراً بتعديل العديد من التشريعات المتعلقة بالمرأة أو الأسرة أو الطفل وغيرها ، التي تنطوي على تمييز غير مبرر ضد النساء بحيث يكون الأصل هو المساواة أمام القانون ، بما لا يخالف نصاً دينياً قطعياً متفق على دلالته .

لذلك نرى من الضروري العمل على :

- إنشاء مرصد تشريعي لمراقبة التشريعات التي تقدم للبرلمان لتحديد موقفه منها ، والتأكد من احترامها لحقوق المرأة وذلك إعمالاً لنص القرار الجمهوري المنشئ للمجلس القومي للمرأة .
- تبني مشروع قومي للجمعيات التعاونية ينظم الحركة التعاونية

النسائية ويعمل على تعزيز المشروعات الجماعية المنظمة خاصةً للمرأة الفقيرة والمهمشة ، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة لهذه الشريحة والقضاء على الفقر والأمية .

- ضرورة العمل على إنشاء مؤسسة مالية لإقراض المشروعات الصغيرة المناسبة للمرأة الريفية والفقيرة ، دون تعقيدات إدارية أو فوائد .

٢ . مؤتمر «الرائدات ... الواقع والمستقبل» :

أثبت التعامل مع شريحة رائدات التنمية فى الريف والحضر وفى المناطق العشوائية والصحراوية ، ومن خلال التقييم الدائم لكل دورة تدريبية، توصل المجلس إلى أن هناك العديد من المشكلات التي تتعرض لها كل مجموعة من مجموعات الرائدات العاملات مع الوزارات المختلفة.

من أجل ذلك عقد المجلس القومي للمرأة مؤتمراً تحت شعار "الرائدات ... الواقع والمستقبل" فى السادس والعشرين من ديسمبر ٢٠١٢، يستهدف :

- تسليط الضوء على المشكلات العامة والمشكلات النوعية للرائدات، والدعوة إلى دراسة أسبابها واقتراح الحلول لها .
- الدعوة إلى إنشاء جمعيات للرائدات على مستوى كافة المحافظات ، اعترافاً من المجلس بأن الجمعية الأهلية كيانٌ وظيفى يستطيع دراسة مشكلات المجتمع المحلي ، وتحديد احتياجاته وترتيب أولويات هذه الاحتياجات .
- وتجدر الإشارة هنا أن العمل فى إنشاء الجمعيات قد بدأ بالفعل فى كل من محافظتي القاهرة والجيزة ، إضافةً إلى جمعية الرائدات التي تم إشهارها منذ مدة بمحافظة القليوبية .
- بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الجمعيات، آليات يمكن أن يستند عليها المجلس فى تنفيذ العديد من مشروعاته ، تحقيقاً لصالح المجتمع والمجلس من ناحية ولصالح أعضاء الجمعية من ناحية أخرى .
- عندما يكتمل العدد القانوني لهذه الجمعيات فقد يتوجه المؤسسون إلى إنشاء اتحاد نوعي لها ، بحيث يكون لهذا الاتحاد اتخاذ ما يلزم من خطوات لإنشاء نقابة معنية تختص بشئونهم .

وتميزت فعاليات المؤتمر بتعبير الرائدات عن خبراتهن ومشكلاتهن الملحة، التي تحتاج من الدولة التصدي لها وصولاً إلى مزيد من التفعيل لدورهن فى تحقيق التنمية المجتمعية .

وكان فى مقدمة المشكلات التي عبَّرت عنها الرائدات ، تدني مكافآت المتطوعات منهن وعدم وجود نظام للتأمينات الاجتماعية ، والحاجة الدائمة إلى برامج تدريبية ، تواكب التطورات التي تحدث فى المجتمع المصري خاصةً فى ظل التطورات الحالية .

وقد ركزت وجهات نظر الرائدات على موضوعات المساواة والحوافز غير المادية .

كما عرض المجلس فى هذا المؤتمر على مقررات الفروع والرائدات فى مختلف المحافظات ، الإجراءات الخاصة بإشهار الجمعيات ، وفقاً لما نص عليه القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية .

وقد خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات العملية ، يمكن أن تعتبر أساساً فى حل مشكلات الرائدات ، وتم الإعلان عنها فى الجلسة الختامية لفعاليات المؤتمر .

يُذكر أنه دُعي إلى هذا المؤتمر ٣١٣ رائدةً يعملن بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية ، حيث روعي أن تتضمن المدعوات رائدات وزارات التضامن الاجتماعي والصحة والسكان والتنمية المحلية والزراعة .

كما دُعى لحضور المؤتمر كلٌ من وزراء التضامن الاجتماعي ، والصحة والسكان والتنمية المحلية والزراعة ... إضافةً إلى دعوة ممثل عن وزارة التنمية الإدارية، كما شملت الدعوة للمؤتمر ثلاثة محافظين لمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، وبلغ عدد المدعوين من الشخصيات العامة والمتخصصين فى شئون الجمعيات والمرأة ٤٨ مدعواً.

وفيما يتعلق بالتغطية الإعلامية لفعاليات المؤتمر ، فقد تم توجيه الدعوة لجميع وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية ، نظراً لأهمية تسليط الضوء على هذه الشريحة الهامة من شرائح النساء العاملات مع مختلف الوزارات كنشاط غير مسبوق بالنسبة للرائدات .

توصيات المؤتمر

ونتيجةً لما دار فى فعاليات المؤتمر استقر رأي المشاركات والمشاركين على الخروج بالتوصيات التالية :

١- مناشدة المجلس القومي للمرأة استمرار اهتمامه بالرائدات العاملات مع كافة الوزارات ، مع العمل من أجل الدعوة إلى إنشاء جمعيات تطوعية للرائدات فى كافة المحافظات ، وما يترتب على ذلك من تجميع هذه الكيانات الدستورية فى اتحاد نوعي ، يختص بها وذلك استناداً إلى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

٢- مناشدة وزارة التضامن الاجتماعي بإعادة النظر فيما يصرف للرائدات من مكافآت ، ورفعها لتغطي الحد المناسب لمواجهة احتياجات الرائدة، حتى يتاح لها القيام بدورها الهام والحيوي بالنسبة للمرأة المصرية بوجهٍ خاص ، وللأسرة وللمجتمع بوجهٍ عام .

٣- مناشدة وزارة الصحة والسكان لتثبيت باقي الرائدات الصحيات اللائي لم يتم تثبيتهن .

٤- المطالبة بتشكيل لجنة من قيادات الوزارات ذات الصلة بالرائدات ، تستهدف إجراء دراسة علمية متعمقة للمشكلات ، واقتراح الحلول الملائمة لمواجهتها ، وعلى أن تضم هذه اللجنة ممثلاً عن وزارة المالية وممثلاً عن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

٥- زيادة الاهتمام بالبرامج التدريبية للرائدات ، وعلى أن يتولى المجلس القومي للمرأة إخطار الوزارات المختلفة بمرئياته ، حول الموضوعات التي يرى التركيز عليها فى الدورات التدريبية المختلفة ، الموجهة لهذه الشريحة من شرائح القيادات النسائية .

٦- العمل على ترسيخ روح ومبادئ التطوع ، مع ربط ذلك بتفعيل قانون الخدمة العامة ، وبحيث تُعطى الأولوية فى تكليف الخريجات للعمل كرائدات ، بعد تدريبهن بمراكز التدريب المختلفة للرائدات مع مشاركة المجلس القومي للمرأة فى ذلك ، إضافةً إلى إفادة المكلفات بمكافآت تغطي احتياجاتهن الأساسية ، دفعاً لهن لممارسة هذا العمل خلال فترة التكليف وبعدها ، لمن ترغب منهن .

٧- ضرورة دراسة موضوعات التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي للرائدات ، اللائي لم يطبق عليهن أياً من هذين النظامين ، حتى ولو كن متطوعات .

٨- مناشدة كافة الوزارات ذات الصلة بالرائدات ، إصدار بطاقة تعريف للرائدة تيسيراً عليها للدخول إلى الأسر .

٩- أن يتولى المجلس القومي للمرأة تشكيل لجنة من أمانته الفنية ، لمتابعة الوزارات والأجهزة ذات الصلة بتنفيذ هذه التوصيات ، وإعداد التقارير اللازمة عن ذلك كمسئولية أساسية للمجلس .

وقد قام المجلس بإخطار مختلف الوزارات والأجهزة ذات الصلة بمخرجات هذا المؤتمر غير المسبوق .

خامساً : برامج تدريبية تم تنفيذها من خلال مشروع دعم الرائدات

تعتبر البرامج التدريبية مكوناً أساسياً من مكونات مشروع دعم الرائدات، وفقاً للخطة العامة للمشروع التي اقترحها المجلس القومي للمرأة ... وللوفاء بهذا المقترح قام المجلس بعدد من الفعاليات التي تصب فى رفع كفاءة القيادات الطبيعية من الرائدات العاملات مع مختلف الوزارات ... ومن أهم هذه الفعاليات ما يلي :

١ . مؤتمر "الرائدات ... الواقع والمستقبل" :

الذي عقده المجلس فى السادس والعشرين من ديسمبر ٢٠١٢ ، فقد تضمن المؤتمر شرحاً وافياً لقانون الجمعيات به رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، كما ركز المؤتمر على الخطوات الواجب اتخاذها لإشهار جمعية الرائدات على مستوى كل محافظة من المحافظات .

كما حرصت السيدة السفيرة / مرفت تلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة على توجيه مقررات فروع المجلس القومي للمرأة المشاركات فى المؤتمر إلى الخطوات الواجب اتخاذها من قبلهن لإشهار الجمعية .

٢. التدريب الميداني لإجراءات إشهار عدد من الجمعيات :

وفى هذا الصدد فقد شارك عدد من العاملين بالمجلس القومي للمرأة ميدانياً،للوقوف على الإجراءات والوثائق الواجب توافرها وأسلوب استيفائها فى المرحلة التي بدأت بإشهار جمعية رائدات الجيزة ورائدات القاهرة ، وتجدر الإشارة إلى أن القيادات التنفيذية المسئولة عن إشهار الجمعيات بمديريات الشئون الاجتماعية قد شاركت فى هذه الفعاليات للإجابة على أي استفسارات من المشاركين ، كما تم التركيز على المشكلات التي يمكن أن تتعرض لها جمعيات الرائدات فيما يتعلق بإجراءات الإشهار واستيفاء الوثائق وأسلوب حل هذه المشكلات مع القيام بالاتصالات المستمرة بوزارة ومديريات التضامن الاجتماعي لمتابعة إجراءات الإشهار واتخاذ ما يلزم من خطوات لحل المشكلات المتعلقة بذلك .

٣. إعداد دليل استرشادي لإجراءات وخطوات إشهار الجمعيات :

ومعاونةً لمقررات فروع المجلس القومي للمرأة فقد تم إعداد دليل استرشادي مختصر ، أخطرت به مقررات الفروع للالتزام به عند اتخاذ إجراءات دعوة الرائدات لإشهار جمعياتهن ... ووجهت مقررات الفروع إلى الاتصال بالقائمين على المشروع للاستفسار عن أي من إجراءات الإشهار أو للمعاونة فى حل أية مشكلات تظهر ميدانياً .

٤. تنفيذ دورة تدريبية مكثفة لهيئات مكاتب جمعيات رائدات التنمية :

فى هذا الإطار تم تنفيذ دورتين تدريبيتين لهيئات مكاتب الجمعيات، للتأكيد على دور كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير العام فى إدارة شئون الجمعية ، وعلاقتها بالأجهزة المعنية ذات الصلة بعمل الجمعية .

وفى ضوء ما استشعره المجلس القومي للمرأة من احتياجات تدريبية لهيئات المكاتب فقد تم :

١- تحديد الموضوعات العلمية والعملية التي تحتاجها هيئة المكتب .

٢- الاختيار الدقيق للخبراء من بين المسئولين عن القطاع التطوعي والقادرين على توجيه قيادات الرائدات فى المحافظات المختلفة .

٣- ضم الدورتين التدريبيتين فى دورة واحدة ، حيث تم دعوة جميع هيئات مكاتب جمعيات الرائدات فى جميع المحافظات، وذلك بالنظر إلى الحاجة الماسة إلى إيجاد فرصة أكبر لتبادل الخبرات ومناقشة المشكلات .

رؤية مستقبلية لعمل المجلس مع رائدات التنمية

شاركت المرأة المصرية فى قيادة ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وبرهنت على أهمية مشاركتها فى تغيير الواقع المُعَاش إلى واقعٍ أفضل يتمناه المواطن المصري بصفةٍ عامة .

وصدر قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٢ بإعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة ... وكان لزاماً أن يضع المجلس إطار عملٍ جديدٍ يتلاءم مع متطلبات تحقيق أهدافه القومية فى ظل المناخ المُتغير .

وفى ١٦ مارس ٢٠١٢ عرض المجلس القومي للمرأة إطار عمل المرحلة المقبلة بحضور رئيس الوزراء آنذاك ... وقد تضمن إطار العمل تحديد رؤيته فى تحسين الوجود الإنساني للمرأة المصرية ، والعمل على تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات مشاركتها فى تنمية مجتمعاتها المحلية وبالتالي فى تنمية المجتمع ككل .

أما رسالة المجلس التي يركز عليها فكانت تحقيق شراكة فعالة وتأثير فعال فى صياغة السياسات والبرامج المتصلة بتكوين المرأة المصرية واستدامة تنميتها ، وتحديد الأدوار الفاعلة التي تدعم مشاركتها فى التحول الإيجابي للمجتمع على كافة أصعدته .

وفى مراجعة لبعض من أهداف هذه الرؤية ، يتضح لنا أهمية الارتباط العضوي والإيجابي والفعال بين تحقيق تلك الأهداف وبين جمعيات رائدات التنمية التي سعى المجلس إلى إنشائها ... ذلك أن من أهداف هذه الرؤية :

- التأكيد على ترسيخ حق المرأة ودورها كمواطنة فى المشاركة فى رسم السياسات، والخطط التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، إضافةً إلى التنسيق والتكامل مع المؤسسات الدستورية الحكومية وغير الحكومية على المستويين المركزي والمحلي، من أجل المعاونة فى تحقيق الهدف العام وفى إطار اختصاصات كل منهما مع التركيز على ما يحقق المساواة الدستورية بين كافة المواطنين على أرض مصر .
- توثيق العلاقة بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني المختلفة ، ونشر الوعي فى المجتمعات المحلية حول أهمية مشاركة المرأة فى التنمية، وترتكز الحركة المستقبلية للمجلس، على بذل الجهود من أجل خلق شبكة من الشراكات بين المجلس والتنظيمات المحلية ، بغرض نشر ثقافة المساواة فى المجتمع وتنفيذ الالتزامات الدولية لمصر والعمل على تعزيز مشاركة المرأة فى دوائر صنع القرار ، والعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية التي تهتم بالنهوض بالمرأة مع التركيز على القطاع الإعلامي .

- وتقترب هذه الأهداف كثيراً مع أهداف جمعيات رائدات التنمية والتي تعمل جميعها فى ميدان تنمية المجتمعات المحلية بصفة أساسية إضافةً إلى ميادين أخرى ، تصب أنشطتها جميعاً فى إطار تحقيق أهداف إطار عمل المجلس فى المرحلة القادمة ، وخاصةً فى المجالات التالية :

- **التنمية الاقتصادية للمرأة:** والتي تهتم بمساعدة المرأة الفقيرة ودعم النشاط التدريبي الإنتاجي ، وتنمية مهارات المرأة ودعم تعاونيات الخدمات الاجتماعية ، استثماراً للطاقة الإنتاجية للمرأة المصرية .

- وهناك تطابق تام بين أهداف الرؤية المستقبلية للمجلس ، وبين ميادين عمل جمعيات رائدات التنمية ، خاصةً فى مجال التربية والتعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار وذلك إذا ما أتيح للدولة تبني مشروعاً قومياً لمحو أمية النساء ، كما يتأتى ذلك من خلال تشجيع مبادرات محو الأمية مع الحد من تسرب الفتيات من التعليم ، والتركيز على ثقافة المساواة فى مناهج التعليم.

ومن المؤكد أن توأمة عمل المجلس مع عمل جمعيات رائدات التنمية لتحقيق الأنشطة والأهداف المشار إليها ، يتطلب تنفيذ مرحلة جديدة لمشروع دعم الرائدات تحت شعار "تفعيل الهيكل التطوعي لجمعيات رائدات التنمية" ، تلك المرحلة الجديدة التي يخطط المجلس حالياً للعمل عليها ، وقد تقدم بالفعل بمشروع يحمل هذا العنوان سعياً إلى إتاحة التمويل اللازم لتنفيذه ... وتتلخص الأهداف الرئيسية لذلك المشروع فيما يلي :

- إقامة ندوة لتدشين المرحلة الثانية من المشروع .
- رفع كفاءة الاتحاد النوعي لجمعيات رائدات التنمية .
- رفع كفاءة جمعيات الرائدات على مستوى المحافظات ، لتكون أدوات

فعالة لتحديد احتياجات المجتمع المحلي سعياً إلى اقتراح المشروعات المختلفة التي تحقق تنمية المجتمع .

- ترجمة نتائج دراسات الاحتياجات ، إلى خطةٍ قومية للنهوض بالمرأة.
- مواجهة المشكلة الأساسية للهيكل التنظيمي التطوعي ، والتي تتلخص فى الحاجة الماسة إلى تدبير التمويل المجتمعي لأنشطة ومشروعات هذا الهيكل ، بأساليب ووسائل غير تقليدية.

وعندما يتاح للمجلس هذا التمويل ، وهو ما يتوقع المجلس حدوثه سوف يبدأ مباشرةً فى وضع الخطة المشتركة للمجلس مع الاتحاد النوعي لجمعيات رائدات التنمية ، وجمعيات رائدات التنمية على مستوى المحافظات ، فى حركةٍ جادة ومخططة يتم متابعتها بدقة ، سعياً إلى نجاح الرائدات فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المجتمعات المحلية المختلفة .

ويمكننا العمل وفق الشكل التالي لتحقيق أهداف كل من المجلس القومي للمرأة والهيكل التنظيمي التطوعي لجمعيات رائدات التنمية .

منظومة عمل المجلس القومي للمرأة

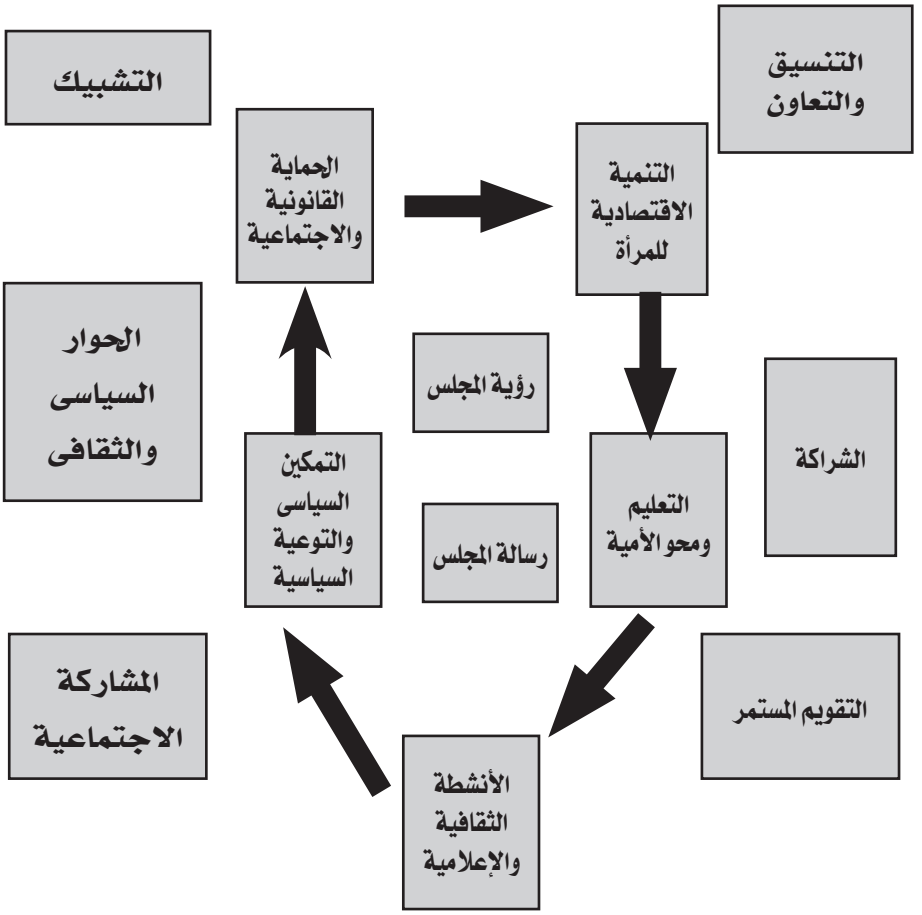

كلمة ختامية

تعرض هذا الكتيب باختصارٍ شديد لجوانب محدودة من جهود المجلس القومي للمرأة الموجهة إلى رائدات التنمية فى المجتمعات المحلية المختلفة ... بالإضافة إلى تحديد الرؤية لعمل المجلس فى المستقبل ، بالتعاون البنَّاء والدائم مع جمعيات رائدات التنمية .

ونقصد هنا بجمعيات رائدات التنمية تلك الجمعيات التي تم إشهارها بجهود المجلس وفعالية فروعه ورغبة الرائدات أنفسهن ، كما أن المجلس سوف يحرص فى المرحلة المقبلة على حل مشكلات تلك الجمعيات وتوسيع نطاق عضوية الاتحاد النوعي لها ، بحيث يضم هذا الاتحاد عدداً من الجمعيات الراغبة من جمعيات تنمية المجتمع المحلي وجمعيات سيدات الأعمال ، والمؤسسات الأهلية المهتمة بتنمية المرأة .

إن المجلس القومي للمرأة وهو يسعى إلى ذلك يضع نصب عينيه تكوين كوادر دائمة وفعَّالة من قيادات المجتمعات المحلية ، لتعمل جنباً إلى جنب مع المجلس فى دفع مسيرة التنمية فى المجتمع المصري بتفعيل دور المرأة فى المشاركة فى كافة أنشطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها ... إيماناً من المجلس بأن المجتمع المصري لن يستطيع تحقيق أهدافه التي يرنو إليها ، دون مشاركةٍ عمليةٍ مخططاً لها من المرأة المصرية .

العنوان: ١٥شارع محمد حافظ متفرع من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة

ت: ٣٧٦٠٣٥٢٩-٣٧٦٠٣٥٨١- ف: ٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

website:www.ncwegypt.com